بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
في أمريكا

الأحد، ٢٨ من جمادى الأولى ١٤٤٨هـ | ٢٠٢٦/١١/٠٨م | رقم الإصدار: ١٤٤٨ / ٠٥

بيان صحفي

وصول المسلم إلى المناصب السياسية في الأنظمة الوضعية

﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً﴾

ابتهج كثير من الناس بفوز عدد من المسلمين بمقاعد في مجلسَي الشيوخ والنواب الأمريكيَّين، ظانّين أن هذا الإنجاز هو نصر للإسلام والمسلمين، بينما الحقيقة هي عكس ذلك تماماً، وللتدليل على ذلك نقول:

أولاً: إن وصول المسلم إلى أي منصب سيادي، سياسيّاً كان أم قضائيّاً، لا يعني بالضرورة وصول الإسلام إلى ذلك المنصب، إلا إن أخذ السياسي القرآن والسنة معه إلى قبة البرلمان، وأدّى حق ذلك المنصب كما نصّ القرآن والسنة، لا كما تنصّ عليه الدساتير الوضعية. فعمل عضو البرلمان (مجلس الأمة) في الإسلام محاسبة الحاكم ومن معه في سدة الحكم، فإن حاسب الحكومة والرئيس بحسب الأحكام الشرعية الإسلامية، فقد أدّى ما عليه من حق شرعي. وحينها نقول إن الإسلام قد وصل إلى المنصب السياسي، وليس المسلم فقط. أما إن أقسم السياسي، مثل عضو البرلمان والسيناتور على الدستور الوضعي، ورضي بأن يكون جزءا من المشرّعين ولم يرجع إلى رسالة الرحمة التي أرسلها الله سبحانه وتعالى للناس كافة، فإنه يكون شريكاً مع زملائه في تلك المجالس النيابية في التشريع والمحاسبة بحسب الدستور الوضعي، لا بحسب الشرع، ويكون قد اتخذ هوى البشر مشرّعاً وإلهاً، كما قال تعالى: **﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً﴾**، والله سبحانه وتعالى يقول: **﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾**.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى القاضي؛ فإن قضى القاضي المسلم بالأحكام الشرعية التي أنزلها الله سبحانه وتعالى، فإنه يكون قد أوصل الإسلام إلى مجالس القضاء العادل. أما إن قضى بالقانون الوضعي، فإنه يكون قد قضى كما يقضي القاضي الكافر بغير ما أنزل الله؛ لذلك قال رسول الله ﷺ: **«الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ؛ فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ»**. رواه أبو داود. ومعلوم أن القضاة في أمريكا وغيرها من دول الغرب يقسمون، كل حسب ما يرغب به، على القضاء بحسب القانون الوضعي، لا بنظام العقوبات في الإسلام!

ثانياً: من المعلوم أن الأنظمة السياسية في الغرب، وعلى رأسها أمريكا، تشنّ حرباً صليبية على الإسلام والمسلمين منذ الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م، فيما يسمى بالحرب على "الإرهاب"، ومع ذلك يسمح صنّاع القرار بفوز المسلمين وتعيينهم في المناصب السياسية، وليس ذلك حباً في المسلمين أو أن النظام الانتخابي في الغرب وأمريكا صالح جداً كما يتوهم البعض، بل لأن وجود مسلمين يقومون بالمشاركة في أنظمة الدول الرأسمالية الغربية الاستعمارية يضفي على تلك الدول شرعية أمام المسلمين، حيث يتوهمون، وخصوصاً جالياتهم هناك، أنهم أصبحوا فعلاً جزءاً من هذه الكيانات، وأن هذه الكيانات ليست عدوّاً وخصماً لهم ولأمتهم، ولو كانت كذلك لما سمحت للمسلمين بالوصول إلى المناصب السياسية! وبهذا ينفون، ولو شعوريّاً، أن هذه الدول عدوّة لله ولرسوله وللمسلمين، ويتولّون النظام وأهله، ويصبح الفخر بالانتماء إلى دول الغرب ومن ثم تُقدم (الوطنية) على الدين. وبهذا يتم تحييد المسلمين في الغرب واحتواؤهم وتذويبهم في المجتمع الضال، وعدم اتخاذ موقف أمتهم التي تتعرض للهجمات الصليبية في كل زاوية من زوايا البلاد الإسلامية.

ثالثاً: إن وصول المسلمين إلى المناصب السيادية في الحكومات الغربية العلمانية، وقيامهم بالحكم أو بالتشريع أو بالقضاء بدستور البلاد وقانونها، هو مكسب حقيقي للدولة العميقة وللحكومات التي تناصب الإسلام والمسلمين العداء. فهم، إضافة إلى الحروب العسكرية والاقتصادية والسياسية التي يشنّونها على الأمة في البلاد الإسلامية، مستخدمين أحلاف حكّام المسلمين العملاء وجيوش الأمة للقيام بالأعمال القذرة نيابة عنهم، يستخدمون وصول بعض المسلمين لهذه المناصب للنيل من الجاليات المسلمة من خلال تضليلها وإيهام أفرادها بأنهم قد حققوا وأنجزوا الكثير، بينما هو سراب، كما قال تعالى: ﴿**كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً**﴾. وهذا خلاف ما أُمرنا به من عدم اتباع سنن من كانوا قبلنا، ولا اتخاذهم أولياء، وقد حذّرنا ربنا من ذلك، حيث قال تعالى: ﴿**وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاء**﴾.

رابعاً: يجب على الجالية المسلمة أن تدرك تماماً أن دعم الأحزاب الحاكمة في البلاد لعدد من المرشحين المسلمين، وتمكينهم من الوصول إلى المناصب، مؤامرة عليها، القصد منها النيل من الإسلام والمسلمين والجالية. فهؤلاء الحكّام لا يعنيهم أن يمارس المسلمون بعض الشعائر الدينية في مساجدهم أو في حياتهم الشخصية، ولكنهم يتخوفون من الإسلام الذي يحملونه، وهو النظام الشامل للحياة، وهو البديل الحضاري لحضارتهم الظالمة الفاسدة الاستعمارية. لذلك، إضافة إلى العديد من التصريحات العدائية التي صرّح بها ترامب ضد الإسلام والمسلمين، فقد جاءت تصريحات أكثر حقداً، تكشف حقيقة الموقف من الإسلام والمسلمين، على لسان مايكل فلين، الجنرال المتقاعد الذي اختاره ترامب سابقاً مستشاراً للأمن القومي، حيث شبّه الإسلام بـ"السرطان"، ووصف الإسلام السياسي بأنه "سرطان خبيث داخل جسد ١,٧ مليار إنسان... يجب استئصاله". لذلك يسعون إلى تذويب المسلمين في المجتمع الغربي، وبذلك لا ينكرون مُنكر الإسلام، ولا يدعون إلى الإسلام ومعروفه، كدين ودولة، بل يجعلونهم يذهبون أكثر من ذلك، مثل ممارسة الطقوس التي تغضب الله سبحانه وتعالى بالترشح والترشيح حسب القانون والدستور الوضعي.

خامساً: يخطئ من يظن أن البديل عن عدم المشاركة في "المؤامرة الانتخابية"، ترشيحاً وتصويتاً، هو الانعزال وعدم التأثير والانتصار لقضايا الأمة العادلة، وعدم المطالبة بحقوق الجالية والحفاظ على هويتها، بل العكس هو الصحيح. فالابتعاد عمّا يغضب الله ورسوله، كما جاءت به النصوص الشرعية القطعية، والدعوة إلى الإسلام بديلاً حضاريّاً، والمطالبة بحقوق الجالية بصفتهم رعايا لهم حقوق قانونية، لا يحتاج إلى قيام المسلم بما يغضب الله من ترشّح وترشيح إلى المناصب السياسية. فالإنسان حين يطالب بحقه القانوني لا يسأله المسؤول أو رجل القانون: إلى أي الأحزاب تنتمي؟ أو: لمن صوّتَّ؟ أو حتى: هل صوّتَّ أم لا؟ بل إن القانون يسري على الجميع بصرف النظر عن كل ما تقدم، ويحق لجميع الناس المطالبة بحقوقهم القانونية، سواء أشاركوا في الانتخابات أم لا. لذلك، من الجهل والتضليل الظن أو القول بأن حقوق الجالية لن تتحقق إلا بالانخراط في المحافل السياسية الظالمة، المتمثلة في الأحزاب السياسية المتنافسة على الحكم والمؤسسات التابعة لها.

يجب على المسلمين في أمريكا أن يكونوا كما قال سيدنا عمر الفاروق رضي الله عنه: "أنا لست بالخِبِّ، ولا الخِبُّ يخدعني". فيجب ألّا تنطلي عليهم المؤامرات التي تستهدفهم، ولا ينقادوا للفتاوى التي تخالف القطعي من القرآن والسنة، ويجب أن يكونوا سفراء لأمتهم ولدينهم، فيقفوا مناصرين لقضايا أمتهم، وداعين إلى الدين الحنيف الذي أرسله الله سبحانه وتعالى للناس كافة، كنظام حياة شامل، لا شعائر وأخلاقاً فحسب، وألّا يقبلوا بالوهم والسراب.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في أمريكا